مدينة تونس

من 22 سبتمبر الى 8 اكتوبر 2023

تقرير ورشات المدينة الحالمة تقرير ورشات المدينة الحالمة تقرير ورشات المدينة الحالمة تقرير ورشات المدينة

الشارع فن

مدينة تونس

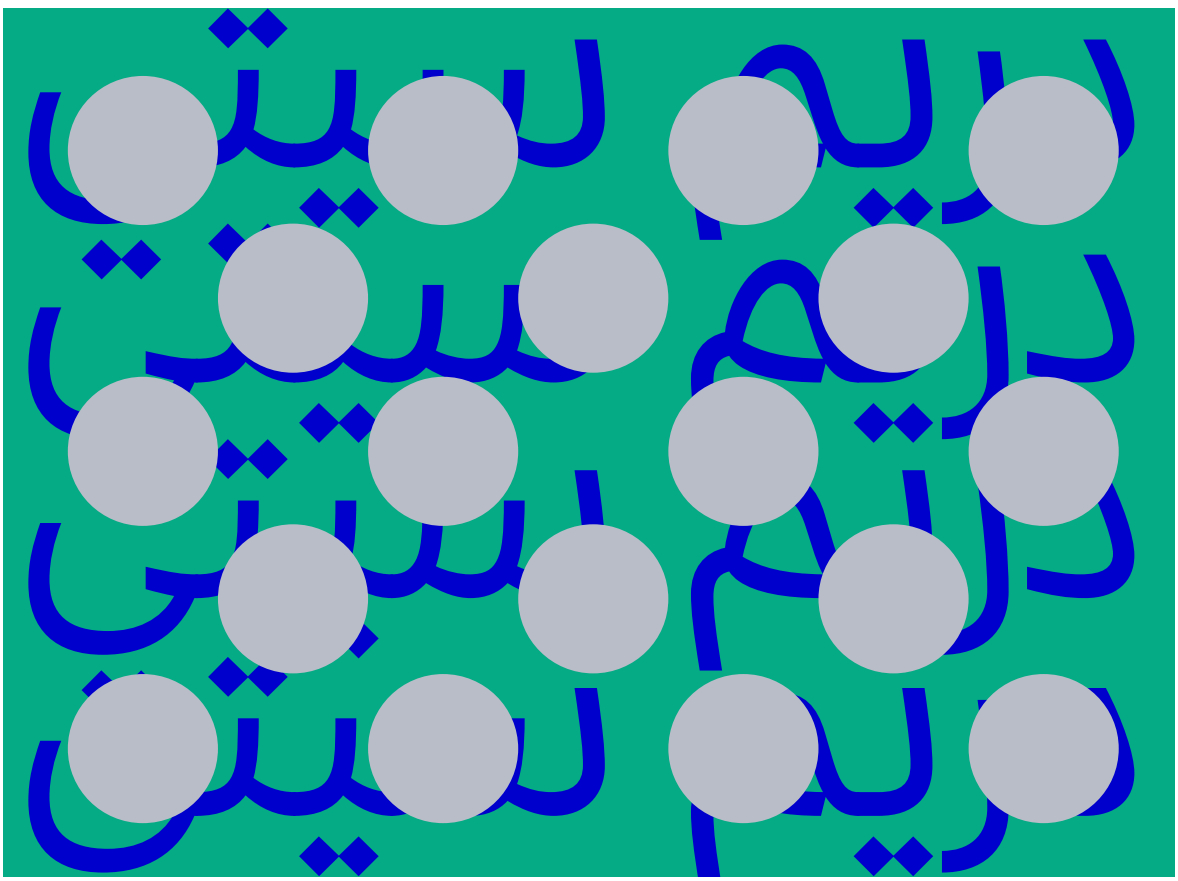

مدينة تونس

الشارع فن

مدينة تونس

من 22 سبتمبر الى 8 اكتوبر 2023

قائمة المحتويات

3 المقدمة

4 السياق العام

6 الأجسام المائية وذكرياتها: نحو دعوة سياسية

10 الأزمة البيئية هي أيضًا أزمة حساسية

13 بناء مشترك مع الأفراد/من أجلهم

14 التمدّن الحضري للأحياء: التحديات والحدود

17 تعزيز و/أو مقاومة: «البقاء» الجمالي للموارد المعرضة للخطر

22 التوصيات والمنظورات المستقبلية

24 الاستنتاج

ورشات
المدينة الحالمة

خلال خمسة أيام في مدينة تونس، يحضر عشرة شبان·ات تونسيين·ات نشطاء·ات في ميدان التحول الإيكولوجي، رفقة خبيران في إطار ورشات المدينة الحالمة، لتسليط الضوء على العدالة المناخية، والحق الأساسي في الحصول على بيئة سليمة والإجهاد المائي والتقاسم العادل للموارد والبيئة الاجتماعية والشعبية، والتعايش في المدينة على نحو مستدام إلخ...

ستتطرق المجموعة أيضًا إلى الإجابة على السؤال: هل أزمة المناخ هي أيضًا أزمة خيال؟ ذلك للتساؤل عن مدى قدرة الفنانين·ات والفاعلين·ات الثقافيّين·ات والمفكرين·ات والناشطين·ات وصانعو·ات القرارات السياسية، ودورهم·ن في اقتراح الحلول والإجراءات البديلة.

وتستند هذه الورشات إلى ثلاثة مؤتمرات تجمع بين فنانين·ات وخبراء لإجراء حلقات نقاش مفتوحة لطرح الأسئلة والتواصل مع الجمهور.

دريم سيتي

دريم سيتي هو مهرجان فنّي متعدد التخصصات تم إنشاؤه عام 2007 ويقام كل سنتين في المدينة العتيقة بتونس عبر أعمال ومشاريع فنية تنتج عن فترات مطوّلة مخصصة للابتكار. يُدعى الفنانون·ات إلى الابداع والخلق وتعزيز ممارساتهم·ن الفنية من خلال إنشاء علاقة وطيدة مع المجتمع المحلّي.

يمثل دريم سيتي جزء من المجال الفني التونسي كعمل تأملي وخلق حول الجمالية المعاصرة ودور الفنان·ة في المجتمع. تظهر هذه الإبداعات الفنية خلال المهرجان في أماكن مغلقة ومفتوحة ومميّزة تعكس الثقافة والتراث.

في دورته التاسعة، ندعوكم للانضمام إلينا من سبتمبر 22 إلى 8 أكتوبر 2023 للاحتفال بالفنون ولتسليط الضوء على مختلف القضايا المحلّية والعالمية.

المقدمة

يقدم هذا التقرير نظرة عامة موجزة، يلخص أبرز الجوانب الملحوظة خلال ثلاث ورشات المدينة الحالمة التي أقيمت ضمن إطار مهرجان دريم سيتي. يهدف المحتوى، بتمييزه عن السرد المباشر للتسجيلات الكلامية للمشاركين المختلفين، إلى أن يكون تأمليًا وتحليليًا، حيث يمزج بشكل غير زمني بين التبادلات المختلفة التي نشأت من خلال المناقشات.

هذه المبادرة توسع في استفسارات من الشارع فن، بشأن الموقف والدور الذي يمكن أن تلعبه الحركات الفنية في النضالات الحالية من أجل التغير المناخي وتأثيراته المدمرة على كوكبنا. وتهدف إلى طرح قضايا تفحص عن كثب ميدان بحث جديد حيث تسهم النشاطات الفنية بعناصر جديدة في التفكير حول الطوارئ البيئية: كيف يعبر الفنانون عن أنفسهم في مناقشات المناخ الحالية؟ وكيف تسهم الأدوات المنهجية المعتمدة من قبل الفنانين في العمل الأكاديمي بشكل متبادل؟ وما هي أوجه التآزر الممكنة التي يمكن أن تجمع بين الخبراء والفنانين لتهيئة مجال إبداعي وخصب للتجربة، اين يلبي المطالب الأخلاقية لمثل هذه الأزمة؟

يجدر بالذكر أن هذه المبادرة تأتي كتكملة لعملية بدأت بالفعل من قبل الشارع فن، والتي تجسدت في اجتماعات «تورن» تحت عنوان «هل أزمة المناخ هي أيضا أزمة للخيال؟» من خلال إعادة صياغة النقاش من منظور التمثيل (الخيال) بدلاً من العرض (عرض الحقائق الحالية والضرورات الحالية وحالة الأزمة)، تشكلت تقاطعات وروابط، وبذلك تم التوصّل إلى «مشترك» ممكن. كشفت النهج والأساليب الفنية عن أشكال جديدة لاستكشاف المحسوس، مضيفة طبقات فريدة من التحليل للدراسات الأكاديمية المشتركة. بما في ذلك الإسهام في الاندماج في مستقبل مشترك لا مفر منه والدعوة إلى مسؤولية الجميع، أثبتت القوة الرمزية للخيال أنها مصدر لا نهائي للإمكانيات الإبداعية، تغذي على حد سواء الباحث الأكاديمي والفنان، وتحفز كل منهما على استجواب حصته من المسؤولية من خلال النداء أولاً إلى المواطن الذي يمثلونه.

وراء «نداء العمل» الذي يطمح هذا الاجتماع إلى تحقيقه، تكمن الطموح النهائي لهذه المبادرة في استفزاز ظهور شبكة غير رسمية من الفاعلين الثقافيين والفنيين والأكاديميين الذين يقدرون هذا الأولوية المشتركة للعقد القادم في اهتماماتهم. ينطوي ذلك على مشاركة فعّالة للمعرفة، ورسم خرائط للطرق المناسبة التي ستستجوب بدورها تفكير التعاون الممكن بين الفنانين والأكاديميين.

وبالتالي، من خلال التجربة التعاونية، كانت هذه «المخابر التعاونية» - كما تريد جمعية الشارع فن تسميتها - فرصة لتسليط الضوء على نهج مختلفة من خلالها تناول الفنانين قضية التغير المناخي. وتمحورت المناقشات حول أساليب الدعوة المبتكرة، والنهج التفاعلي الجديد الذي يشمل بنشاط السكان المحليين، وقبل كل شيء، استكشاف ميدان الحس البشري كشرط أساسي لإيقاظ الوعي البيئي، إذا لم يكن محورًا ممكنًا للمصالحة مع الموارد الطبيعية المهددة بالهيمنة التكنولوجية الصناعية.

السياق العام

جرت المؤتمرات في إطار «ورشات المدينة الحالمة» في دار بيرم تركي في المدينة العتيقة بتونس من 2 إلى 6 أكتوبر 2023، كجزء من الدورة التاسعة لمهرجان دريم سيتي. نظمتها الشارع فن بالتعاون مع مؤسسة بوست كود السويدية، ومؤسسة دروسوس، وتم تنظيم هذه الورش تحت إشراف عدنان الغالي، مؤرخ ومخطط عمراني، والبروفيسورة روضة قفراج، مهندسة مائية خريجة المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس. جرت هذه الندوات بالتوازي مع سلسلة من ورش العمل من 2 إلى 6 أكتوبر 2023، حيث كان لعشرة شبان تونسيين، مشاركين بنشاط في مجال التحول البيئي ويرافقهم خبيران، الفرصة لمشاركة تجاربهم وممارستهم. تعتبر هذه الورش والندوات دعمًا لهم لإثراء تفكيرهم حول مواضيع مثل العدالة المناخية، والحق الأساسي في الوصول إلى بيئة صحية، وضغط المياه، ومفهوم المشتركات وتوزيع الموارد العادل، والبيئة الاجتماعية والشعبية، والحياة الحضرية المستدامة.

علاوةً على ذلك، سعت هذه المجموعة إلى التعامل مع حجم أزمة المناخ، متجسدة بشكل طبيعي في أزمة معينة للخيال. كان الهدف هو اختبار قدرة الفنانين، فضلاً عن العاملين في المجال الثقافي والفكريين والنشطاء وصانعي السياسات، ودورهم في اقتراح بدائل وأشكال أخرى للوجود البشري.

فعلاً، تأتي فكرة جمع الفنانين والخبراء من اقتناع قوي لدى الشارع فن بأن الحركة الفنية، عند دراستها من جانبها الاستكشافي والتجريبي، يمكن أن تثري أي دراسة أكاديمية تطمح إلى ذلك، بقدر ما يسمح به ذلك بشكل متبادل. واستكشفت من خلال عدسة التمثيل الجماعي لمستقبل مشترك لا مفر منه، لا تفشل مساهمة الفنانين - سواء كانت جمالية أو تأملية - في تحدي النهج التجريبي للخبير. الضروريات هي بحيث لا يمكن تفادي ضرورة رسم هذا المستقبل البديل، ولن يتم التوفير في أي جزء من التآزر المحتمل الذي سيجمع بين العاملين في المجال الثقافي والمفكرين والنشطاء وصانعي السياسات على قدم المساواة: تحالف بيئي حيث للفنانين دور يلعبونه بقدر ما يفعل الخبراء.

وبالتالي، فإن دعم وإبراز ممارسات الفنانين الذين يتناولون قضايا ذات صلة بالمناخ هو ممارسة شائعة للشارع فن كمنظمة. إنه يشمل تطوير مجموعة/رأس مال ثقافي، ومجموعة من التصورات والممارسات والأعمال والتجمعات؛ بعبارة أخرى، إنها توحد توجهًا يهدف، في السنوات القادمة، إلى وضع هذا الصراع في قلب القطاعات الثقافية والمجتمعات المدنية في سياقاتها المختلفة. في هذا الإطار، تمتد ورشات المدينة الحالمة هذا الطموح الذي تم تنميته من قبل الجمعية منذ اجتماعات تورن[1]، مؤمنة بالمساهمة الكمية الفريدة التي تقدمها ممارسة الفن إلى أي معرفة أكاديمية. إنها تتعلق بتخيل أشكال أخرى للوجود البشري بشكل جماعي، وهي مهمة يشارك فيها الفنانون كمواطنين ومفكرين وأطرافاً فاعلين.

1. تورن 2 لاب 3: أزمة المناخ / أزمة الخيال، ماي 2023، حدث نظمته الشارع فن.

الأجسام المائية وذكرياتها: نحو دعوة سياسية

وفقًا للرأي الذي قدمته فيروز سلامة، المدرّسة والباحثة وعالمة هيدرولوجيا، يدور قضية الماء، التي تم التعامل معها أساسًا في الميدان الرئيسي للاستكشاف بواسطة الفنانة ماريا لوسيا كروز كوريا، حول الاستخدام غير السليم لأنظمة المياه. وفي إشارة إلى «سرد الماء» الخاص بها، تشير إلى حالات حديثة مثل «الفقارة» في ليبيا، ونظام الصرف الصحي في المدن القديمة بتونس، وما إلى ذلك، مسلطة الضوء على أن سياسة الماء لا يمكن فصلها عن ظروف حياة المجتمع. ومع ذلك، تؤثر المدن، كظاهرة حضرية، بشكل كبير على هذه الموارد: «80 % من مياه الصرف الصحي في جميع أنحاء العالم غير معالجة، لذا لا تستهلك المدن سوى 2 % من مياه الكوكب»، كما تؤكد.

الرهانات تكون أكثر حساسية كلما كانت غير مرئية: تضيف الخبيرة أن البيئة المبنية لها أيضًا تأثير كبير على الآبار الجوفية، التي لا يمكن اكتشافها بالعين المجردة. في حين أن نظم جمع مياه الأمطار غير كافية، يحدث تسطيح التربة بواسطة المباني، ما يؤدي إلى تباطؤ وقت التسرب. في حالة تونس، توضح ف. سلامة أن 90 % من مياه الأمطار يتم جمعها عبر محطات التنقية، التي تعتبر فعالة أكثر. ومع ذلك، يؤدي ذلك إلى ظهور طحالب تستهلك الكثير من الأكسجين. تدعو الخبيرة إلى ضرورة التحكم في المياه وبالتالي في الحق المشروع في الوصول إليها، موضحة أن هذه المهمة «متناثرة بين عدة وزارات».

مصممة كشكل من «المختبرات التشاركية»، تساءل الممارسة الفنية لم. كوريا، الفنانة البرتغالية المتعددة التخصصات، في اليوم الأول للورشات، حول هذا الوضع المتزايد الانتشار على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. يهدف أداء الفنانة، وخاصة « ميثاق حول مياه سبخة السيجومي»،[2] الذي قامت به، إلى تخيل ما يمكن أن يكون «خدمة بيئية» باستخدام تصميم مسرحي اجتماعي وغامر. تعتمد أعمال الفنانة بشكل أساسي على المشاركة والغمر، بهدف إخراج «تأويل فني» في كل مرة مع السكان المحليين، وبالتالي سعيًا لإحداث تعاطف مع الطبيعة.

تشابهًا مع التجارب السابقة في الإكوادور، تستمر تساؤلات الفنانة في السياق التونسي، والتي صيغت كالتالي في النقاش: «كيف نتخيل حقوق الطبيعة؟» هنا مرة أخرى، لا تفصل م. كوريا هذا الصراع عن أزمة في الخيال، حيث يكون من الحيوي خلق تمثيلات جديدة أو إحداث اضطراب في تلك التي هي عادية. تساؤل الفنانة في هذا السياق هو: كيف يمكننا التأمل في الصورة الشعرية للطبيعة؟ كيف تكون هذه أزمة

2. عمل لمختبر العقد الطبيعي (ماريا لوسيا كروز كوريا، مارغريدا مينديز، مارين كالميت،) بالتعاون مع شبكة أطفال الأرض، وجمعية أحباء الطيور، والمنصة الفنية، وجمعية المساندة، والناشطين، والمجتمعات المحلية بسبخة السيجومي.

المياه أيضًا أزمة لتمثيلها؟

في السياق التونسي، خاصة من خلال أعمالها الفنية التي قامت بها بالتعاون مع الشارع فن (2020)، تكمن فرادة عمل الفنانة في تحفيز تآزر مثمر يتألف من أصحاب المصلحة الذين قد لا يكونون بالضرورة لديهم الفرصة للتعاون معًا: إشراك النشطاء والمناضلين والسكان المحليين، واستجواب أسس إمكانية إعلان سياسي حول وضع بحيرة السيجومي يظل أمرًا يحظى بالأولوية القصوى.

تدور السيناريوهات الأدائية التي صممتها الفنانة حول فكرة «الحداد البيئي»، في الوقت الذي تفترض فيه الدراسات تدمير الموقع بشكل لا رجعة فيه بسبب مياه «وادي مليان» المالحة. في الواقع، تعتقد أن «بروتوكول إصلاح الطبيعة» يمكن أن ينشأ من خلال تحفيز/إيقاظ الـ «ألم» المكبوت على مستوى الفرد والجماعة، مستحضرة في المشاركين «تجربة الخسارة» (من مصدر مياه، وموارد طبيعية ثمينة، وما إلى ذلك). يتم جمع الرؤى الناتجة في صندوق أدوات يقدم للمستفيدين من المشروع. وبالتالي، تكون هذه التجارب الغامرة موضوع «تجميع لآراء مختلفة»، مما يخلق نوعًا من «الصدى المسرحي». تصبح المواقع المستكشفة مرصدًا، أماكن يمكن للناس فيها مراقبة الأنواع النادرة المتجهة للانقراض.

في المناقشات التي أثارها عرض الفنانة، لم يفوت عدنان الغالي، في دوره كوسيط، أن يشير إلى القيود والصعوبات التي كان على الفنانة مواجهتها. ومن بين هذه القضايا كيف ينظر السكان المحليون إلى فنان أجنبي، رغم تشبثهم بأرضهم، على الرغم من تدهورها الملاحظ. في هذا الصدد، تشرح الفنانة نهجها بالإشارة إلى أن السكان المحليين أصبحوا على دراية به (وتشير بشكل صحيح إلى أن هناك مرصدًا موجودًا بالفعل). تتضمن «الاستجابة الفنية» لها بشكل أساسي رفع الوعي بنشاط بين المواطنين، وإشراك النشطاء وفاعلي المجتمع المدني، حيث أن التواصل الفعّال حول هذه الكارثة هو عمل هام، نظرًا إلى أن عددًا كبيرًا من التونسيين لا يزالون غير على دراية بوجود هذا الموقع والمخاطر التي يوجهها منذ زمن.

أثارت أيضًا مسألة توضيح أدوات الفنان بشكل خاص في تونس، نظرًا لخبرتها الدولية. وقالت الفنانة، بعد محاولتها الأولى لتركيب منشأ هيدروليكي في بلجيكا تم تحويله إلى مركز ثقافي، إنها قامت بتكييف منهجيتها وفقًا لخصوصيات ميدان التدخل. وفي حالة بحيرة السيجومي، كان إدارة النفايات عاملًا معينًا تمامًا، دفع الفنانة إلى صياغة تحقيقات لتصور فضاءات مسرحية ممكنة. ويشمل ذلك تحويل صورة النفايات المنزلية، ومحاولة إنشاء روايات جديدة معها، وبدء «بداية جديدة». وهذه الدوافع لتطوير دعوتها لا تختلف أيضًا عن طموح تغيير القوانين محليًا، كما تحاول الجمعيات المحلية القيام به.

ياسين التركي، مهندس ومخطط حضري، وباحث في المعهد العالي لتقنيات البيئة والتخطيط الحضري والبناء في جامعة قرطاج، يتنبأ بالوضع العام لإدارة الفضاء الحضري في تونس خلال مداخلته حول حالة الموقع. يوضح أن الدولة، مواجهة تفشي البناء غير المنظم، تعتمد سياسة «دعها كما هي»: يحدث التدخل بعد ذلك، «عندما يكون الأمر قد فات قليلاً»، كما قال. في الواقع، خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، تجاوزت وتيرة البناء الاحتياجات الحقيقية للمواطنين. ويكون تلبية الطلب على الإسكان إحدى حلول الحوكمة لجميع المشكلات. يشير إلى أن استجابة الدولة حتى الآن كانت إنشاء وكالات، فضلاً عن فرط التمركز الهائل والقطاعات الهائلة، بالإضافة إلى وزن بعض الكيانات الخاصة بشكل مفرط وصعوبة التعامل مع الشبكات غير الرسمية.

في تناغم مع التآزر المتعدد التخصصات الذي تطالب به م. كوريا من خلال توافق فني، يدعو ياسين التركي إلى استمرار يضمن توازنًا بين السياسة والأكاديميا والنشاط النقابي. ويتطلب ذلك، وفقًا لتصريحه، المضي قدمًا من خلال «التلوث الإيجابي».

توسعت المناقشة إلى المخاطر الدولية لمثل هذا الوضع، نظرًا إلى أن مياه الجوف تتخطى الحدود بين المناطق ولا تلتزم بالحدود التقليدية. وهذا هو الحال مع المياه الجوفية التي تعبر الجزائر وليبيا وتونس. تمت مناقشة ضرورة تحديث/إعادة النظر في الاتفاقيات الدولية، ولا يجب تجاوز مثال سد «سيدي سالم» الذي ذكرته ر. قفراج. بالنسبة لفكرة الحاجة إلى اتفاق عالمي لتنظيم دورة المياه، ولكن خاصة حول كيفية الدعوة لذلك، فإنها ترى أنه سيكون من الأمسك الاعتماد على مقاومة الشعوب (بدلاً من الاتفاقات الدولية). وفي حالة وجود ضغط على الدول الشمالية، يمكن، على الأقل، التفاوض على إلغاء ديونها.

الأزمة البيئية هي أيضًا أزمة حساسية

متناغمة مع تنوع النباتات ومرونتها، صابرينا عيسى، مؤرخة للعلوم وعلم المعرفة وعالمة منطق، التي تدخلت في اليوم الثاني من الورشات تحت عنوان «الطبيعة في المدينة والممارسات التقليدية في المدينة»، تسائل حول حفظ النباتات وتكييفها في المدينة. تهدف تجاربها العلمية الفنية إلى كشف أن النباتات تسيطر على المناخ، وبناءً على البيانات البيولوجية المجمعة من النباتات، يتشكل التواصل بين المدينة والبيئة الطبيعية. متفرغة لهذه الظواهر، تعتزم الفنانة عملها على جعل الظواهر البيولوجية التي تفلت عن انتباهنا ملموسة.

الفنانة، تحرر نفسها من النموذج الديكارتي القديم الذي يدعو إلى «السيطرة على الطبيعة»، تبدأ من رؤية للطبيعة تعتبر في المقام الأول «بيئة عشوائية، لا يمكن السيطرة عليها: إنها كما هي»، لاستخدام تعبيرها. يتم احتساب طابعها العابر بنفس قدر مظهره العشوائي. ما يهم الفنانة بدقة أكبر هو ظروف ظهور النباتات الرائدة ومرونتها.

من خلال تجهيزها الصوتي الأخير[3]، تؤسس علاقة «متعددة الأوجه» مع الأشياء لتكشف عن مجموعة من وجهات النظر، واستخراج أشكال تعبيرية، ومنحها الفرصة للتعبير عن نفسها. في جانبها الاستكشافي، تمتد طموحاتها لجعل ما يمكن أن يتجاهله النظرة المشتتة ظاهرًا إلى ترجمة بصرية لرؤية الحشرات والنحل، حيث يكون الهدف هو الكشف عن ألوان الزهور المخصصة للتلقيح[4]: الدافع هو في المقام الأول، وفقًا للفنانة، «اللامركزية» لإدراك الإنسان من خلال مواجهته مع أشكال أخرى من التصور تختلف عن تصوراتنا، مثل تلك للحشرات.

علاوة على ذلك، لا تشكك الفنانة في القدرة الحيوية والجمالية للنباتات بقدر ما تشكك في «استمرارية البيئات[5]»: إنها تترجم هذه الظواهر من خلال نقل الشكل، الذي تطلق عليه «التحويل»، مفهوم يفسر أن «الشيء لا يفقد، بل يعبر خلالنا.» إنها مسألة تحاكي التعبيرية للصبغة العضوية وتكشف عن تفرد جماليتها، كما هو واضح في سلسلتها من الصور الفوتوغرافية بالنقش عام 2011[6].

3. Concerto pour montée de sève، الموقع التجريبي CEFE-CNRS، Forüt de Puechabon، LAAB 2017.

4. تم عرض هذه الأعمال كجزء من معرض مطار الحشرات LAAB، Domaine Départemental de Restinclières، Prades-le-lez، 2019.

5. في هذا الصدد، تشير الفنانة إلى كتاب «Milieu animal et milieu humain» لفون أوكسكول، جاكوب، وهو مؤلف ألماني من القرن التاسع عشر.

6. نقش طُبع في 3 نسخ على ورق Wenzhou الياباني، حبر ثيموكروم أسود على ورق أصفر حساس للضوء، 15x21 صم، 35 غرام.

هذه الممارسة أثارت سلسلة من الأسئلة، من بينها كيفية التوفيق بين «الجمال المعماري» و«الغطاء النباتي».

إذا كان هذا السؤال يتداخل تمامًا مع المحور الثاني للورشات (الطبيعة في المدينة)، فإن ذلك لأن الفنانة تدعو إلى إعادة التفكير في فضاء حيث يتعين دمج بيئتين في أعقاب نهج متعدد التخصصات. من خلال ما تسميه «استعادة الأبحاث»، تعمل الفنانة بالتشاور مع مجموعة LAAB[7] - التي هي جزء منها - لتحديد المواقع وتحديدها. لذلك، يكون الفنانون هم الذين يخترعون ويديرون فضاءات الفن لاستكشافها.

كما هو الحال مع ماريا كوريا، أثارت إدارة النفايات اهتمام الفنانة من خلال مشروع «المصب»، الذي تناقشه في عرضها. يتضمن هذا المشروع الفني إعادة تصميم مكب النفايات لتحويله إلى حديقة محاطة ببعض اللوحات الجدارية التي أنشأها مبتكر المشروع. تتداخل الطريقة مع مصطلحات النقاش في أنها تثير أسئلة حول كيفية تطوير حي من منظور حضري: كيفية التعامل مع النفايات لتوليد مسارات؟ كيفية استعادة الحيوية لهذا المكان؟

بالطبع، تواجه مثل هذه الطريقة، التي تندرج تحت راية «تجديد الطبيعة في المدينة»، تحديات تتعلق بتنفيذها في الفضاء العام المعني. في سياق «المصب»[8]، يشدد بلال مكي، مدير المشروع والدراماتورج في الشارع فن، سعلى تعقيد تنفيذ مثل هذه المبادرة، سواء مع السلطات المحلية أو من حيث الإجراءات المتعلقة بتحديد مالكي العقارات ذات الصلة. أيضًا، من بين القيود التي تواجه هذه الطرق هي شروط تكرارها، أو جدواها عندما تكون المصادر المائية محدودة. كيف يمكن تحقيق توازن بين النباتي والحضري؟ كيف يمكن ضمان هذا المعادلة دون استهلاك الكثير من المياه؟ تشير الفنانة إلى أن بعض النباتات تقاوم الجفاف، وفي البيئات الصحراوية، تميل الأشجار إلى النمو ببطء أكبر.

في الختام، لا تتردد الفنانة في الكشف بوضوح عن التأثير المطلوب من خلال مشاريعها الفنية: الأزمة البيئية، وفقًا لرأيها، هي جوهريا أزمة للحساسية. تؤكد هذه الأخيرة قائلة «الناس لا يرون التنوع البيولوجي بعد؛ حتى عندما نتحدث عنه، لا نراه! في هذه الحالة، كيف يمكننا رؤية المستقبل؟».

7. مختبر تشاركي للفنون والنباتات.

8. المصب هو عنوان المشروع الفني للتونسي عاطف معطالله (2019) الذي تم تصميمه خلال إقامته الفنية بالشارع فن، كجزء من مهرجان دريم سيتي2019 في تونس العاصمة.

بناء مشترك مع الأفراد/من أجلهم

كانت مسألة التعاون «مع» أو «من أجل» الشعب موضوعًا متكررًا طوال ثلاثة أيام من الورشات. شارك الجمهور والمتحدثون بشكل كبير في هذا الموضوع. يقودنا البناء مع الأفراد إلى التساؤل حول ما الخيال المشترك الذي يربطنا، حيث يعتبر المستقبل إسقاطًا مشتركًا و تمثيلا جماعيا. ومع ذلك، إذا كانت هدف هذا التعايش بين النباتات والبشر يعتمد بالضرورة على الحاجة إلى الخبرة، فما هي المهارات التي يمكن مشاركتها مع الناس للحفاظ على النباتات؟ وما نوع الصيانة المستمرة التي يمكن أن تضمن استدامة التعايش بين البشر والنباتات؟

فكرة التعاون (مع الأفراد/من أجلهم) لا يمكن فصلها عن النموذج البنائي الذي يتم تبنيه جماعيا والذي يتضمن «العيش معًا» في معنى عام. في هذا الصدد، صُيغت وجهتان منظورتان حول البناء المفترض أن يكون «الأكثر بيئياً»: في حين قدم الشخص الأول، الذي أعرب أحد المشاركين عن وجهة نظره، حجة لإنهاء استخدام الخرسانة من خلال توضيح وجهة نظره من خلال التجربة الترحالية، تعتبر وجهة نظر الشخص الثاني، التي اعتمدها صابرينا عيسى، الرحلة كنمط حياة «سكني موسع»، داعية بالضبط للتغلب على هذا الثنائية (السكني/الترحالي). في رأيها، يجب أن يستمر المبنى وأن يقلل من البناء. وفقًا لرأيها، هناك صلابة في تصورنا للخرسانة: إنها تتطلب استخدامًا متفق عليه، وبدلاً من التفكير في المتانة والدوام، فإن دراسة خصوصيات التضاريس هي الأولوية. وبالتالي، جلب المرونة وتجنب أنماط التنفيذ الأحادية تظل النهج الأكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للفنانة.

في هذا السياق، وعلى غرار النهج الذي اعتمدته كوريا المذكور سابقًا، فإن تصميم مشترك مع المجتمع المحلي يتعلق أيضًا بتنويع وسائل المراقبة والدعم وزيادة معرفة المجتمع. وهذا يمنح ممارسة الفنانة بعدًا سياسيًا يتجلى في شكل الدعوة، الناشئة من السكان المحليين[9]. تجسد هذا التجربة في «أغورا» التي وضعتها الفنانة مع حفظة الأنهار في البرتغال، حيث يتضمن تبادل المعرفة في أنهار مختلفة وخلق دورات تعلم من الماء.

في حين تظل أركان العدالة البيئية اجتماعية وسياسية وطبيعية، يعتمد الفنانان - صابرينا عيسى وماريا كوريا - على الاتصال مع المجتمع المحلي والاستفادة من معرفته. من جهتها، تناقش شيراز قفصية (ONUS) صلابة المؤسسات العامة في هذا الصدد، حيث لا تعتمد على منطق التعاون (مع المواطنين). إنها تؤكد أن التشاور مع السكان المحليين - خاصة عندما يتعلق الأمر بإعادة تصميم/تطوير الفضاء العام - أمر حاسم لاستدامة المشروع، حتى لو استدعى ذلك جهداً طويل الأمد وإجراءات طويلة نسبياً. إنها تتعلق بإبراز احتياجات السكان دون اللجوء بالضرورة إلى وضعية الخبير، وفقًا لقولها: «إنهم (السكان المحليين) خبراء (في بيئتهم) » التمدّن الحضري للأحياء: التحديات والحدود.

9. ومثال على ذلك «الرسالة مع الطين» مشروع م. كوريا ضمن عرضها الأدائي «Standing Water»، تونس (2022).

ياسين التركي، في رد وتجاوب مع تصريحات صابرينا عيسى بشأن الوضع الحالي للسكن بشكل عام، يعلن: «اليوم، أصبحت الوظيفية هي العامل الرئيسي (...) أصبح البشر هم المستخدمون النهائيون للمدينة!». ويضع مسألة المدينة والطبيعة في سياقها التاريخي ليثبت أن الاثنين في تطوّر دائم معا. في الواقع، يقع «التمدّن الحضري للأحياء، «وفقًا لرأيه، في هذا الشكل من الوجود حيث تتداخل منطقة السكن والمساحات الخضراء حتى يصل إلى حد الاقتراح بأن يمكن قياس تراجع بعض المدن بدرجة أكبر أو أقل من علاقتها بالطبيعة.

في حالة تونس، نقدم هنا بعض النقاط التاريخية - مقتطفات من عرضه - التي تتبع تطور العلاقة مع الطبيعة والمدينة: حتى القرن التاسع عشر، عاش فقط 12 % من السكان في المدن، وعاش 80 % في الريف. تم استيعاب تصور الطبيعة أكثر كـ «منظر طبيعي»، كمكان للتسلية/التأمل، وجرت أول ممارسات للنزهات (في المدينة) على شارع الحبيب بورقيبة. ومع ذلك، كانت هذه النشاط محجوزة للأجانب؛ فالتونسيين أنفسهم لم يكونوا لديهم علاقة مباشرة مع الطبيعة. وبالمثل، في أماكن مثل المهدية والحمامات، أعادت السوار إلى الطبيعة ظهرها. بدأ تراجع العلاقة مع المساحات الخضراء في اكتساب زخم مع تحديث المدينة العربية-الإسلامية، والذي يتوقع توسيع المدينة إلى الريف. وعلى هذا النحو، تتمثل النقطة المحورية فيما يلي: الفلاح الذي كان يمتلك «مساحة خارجية» خاصة به يصبح ساكنًا في مدينة حيث «المساحة الخارجية أصبحت عمومية»: «أمام منزله» لم يعد يعتبر مساحة عيش مشتركة، أو مساحة تبادل، وإنما ملكية للنظام الحاكم. النتيجة هي نقص في التصور والاستحواذ على المساحة الخارجية (للمنزل) التي يفتقر إليها المستخدم. على سبيل المثال، أشار الباحث إلى حديقة بلفيدير التي تم قطعها بواسطة الطريق الوطني، وكذلك غابة رادس التي تمتد عبر الطريق البلدي من الجنوب، أو إزالة الممر الأخضر الذي يربط بين النصر والنحلي.

تدريجياً، تتفاقم الوضع ويصبح حرجًا: هناك اتجاه لزيادة مساحة السكن مع الاحتفاظ بالعناصر الطبيعية كما هي، لدرجة أن الأشجار تُدرك وتُستخدم كـ «مساحات باقية» بدلاً من أن تكون جزءًا لا يتجزأ من المساحات الخضراء. حتى اليوم، المشكلة هي أننا نقوم ببناء أكثر بكثير مما نحتاج. نتيجةً لنمو الهياكل غير الرسمية والمطورين السريين، لا تكاد تتبقى مساحة للحدائق العامة. مع شبكة التجهيزات، أصبحت إدارة تواجد المدينة/الطبيعة أمرًا إجرائيًا. أما بالنسبة لوكالات التأهيل، فإنها تعمل وفقًا لمنطق يبرر وجودها (الحفاظ على مرتبات موظفيها).

يُذكّرنا ياسين التركي بأن هذا الوضع الحرج يرجع إلى تطور النموذج الاجتماعي في تونس. اعتمد النموذج الوطني على الطابع الواسع للهوية التونسية، وهو سياسة دعا إليها الحبيب بورقيبة. أدى بالتالي إدارة المساحة الحضرية من قبل السلطة العامة إلى وفرة في الموارد. لم يكن حتى عام 1970 هناك تغيير في النموذج الاجتماعي والسياسي. استبدلت النظام الليبرالي النموذج التقليدي من خلال إنشاء منظمات مثل الشركة التونسية للمدن الجديدة (SMIT) والشركة العقارية الصناعية والخدمات اللوجستية (SPROLS) ووكالات الأراضي[10]، التي تتمتع بدرجة من الاستقلال وتفويضات للبناء. في هذه الحالة، يُحدد ياسين تركي، تعمل الوكالة الفنية للإسكان بدافع التحقيق بالربح؛ إنها تعمل بشكل أكثر كشركة من كوكيل مشترك للسياسات العامة. يطرح أستاذنا السؤال: هل يمكن أن تتواصل نفس الأدوات منذ اعتماد «قانون الزنايدي» في الستينيات؟

قامت سلمى الغربي، مهندسة معمارية من بين المشاركين، بتوضيح هذا الوضع، حيث ذكرت حالة حي المنزه كـ «جزيرة منعشة حضرية» - وفقًا لتعبيرها - حيث تحتوي على نسبة نسبياً عالية من المساحات الخضراء مقارنة ببقية المنطقة. وفقًا لقولها، نجح تخطيط حي المنزه، باعتماد «ميثاق أثينا»، في الاحتفاظ بمساحة مقبولة للنباتات على الرغم من كل شيء.

في مناقشة الحلول الممكنة للتعامل مع هذا الوضع، تحولت المناقشة إلى مناقشة حول مفهوم «الحديقة المشتركة» (فكرة نشأت من طبقة العمال في أوروبا) وجدواها (أو عدم جدواها) في تونس - كما اقترح أحد المشاركين. دعمت عائدة ربانة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العاملة في «نادي علي بلهوان»، هذه الفكرة عبر الإشارة إلى حالة حدائق الخضروات الملكية التي شكلت سرد قصر «قصر سعادة»، فضلاً عن حديقة بلفيدير النباتية. في الواقع، يبدو لها أن مفهوم المكان الذي تتداخل فيه القطاعات العامة والخاصة هو خيار قابل للتحقق.

10. وكالة أراضي الإسكان (تونس).

تعزيز و/أو مقاومة: «البقاء» الجمالي للموارد المعرضة للخطر

استنادًا إلى الموارد المهددة في مدينته قابس، يمد محمد أمين بن حمودة، فنان تشكيلي تونسي يعيش ويعمل بقابس، يد الإغاثة إلى ما هو مهدد بالاختفاء من خلال التأكيد على إمكانياته الجمالية. باستخدام مواد مثل الحلفاء، والجريد (أوراق النخيل)، والألياف، إلخ، يدعو الفنان إلى إعادة التفكير في واحة قابس - الأكثر تهديدًا في المتوسط كله - مع التركيز على خطر الصناعة الكيميائية التي تهدد موارد تنوع المدينة.

يمثل هذا انتقاداً مباشرًا لنمط الحياة الحالي لمجتمع قابس، الذي، وفقًا لملاحظات الفنان، تعرض لتغيير جذري منذ السبعينيات. بالنسبة للسيد محمد أمين بن حمودة، يكمن المشكل في النظام وفي سياسة الدولة في هذا الشأن. ويرى هذا الأخير ثقافة الواحة باعتبارها مخبرا ووسيلة للبحث والتفكير، حيث يسعى إلى جعل المؤسسات العامة تشارك سياسيًا في إطار الوضع الحرج هذا. من خلال بحثه الفني، يكشف الفنان بشكل شعري عن خصوصيات موارد النبات في كل منطقة في الجنوب (مثل الحرير النباتي وأوراق النخيل والحلفاء، إلخ)، التي تعتبر قيمة غاية في الأهمية للإنتاج الزراعي الوطني. وبالتالي، تمثل ثقافة الجمالية والاكتفاء الذاتي وتقدير الموارد المحلية أسس عمله.

كانت ردود الفعل العامة تتركز على التقاعس الذي لا يُفهم من الدولة في مواجهة الطوارئ في مثل هذا الوضع، حيث تم تقديم العديد من ملفات الشكاوى إلى الهيئة الوطنية للمسألة والحقيقة (قابس)، دون أي رد من السلطات المعنية. دارت أحد الأسئلة حول ما إذا كانت الدولة تستعد لفترة «ما بعد الفوسفات». وكانت هذه فرصة للفنان لدقّ تفاصيل رسالته الاحتجاجية التي يوصلها من خلال عمله: بالنسبة له، إنها دعوة للمصانع لاحترام معايير الصحة والسلامة وحقوق العمال. وفي مواجهة حالة من «التطبيع الجماعي» مع الوضع، يظل الأكثر إلحاحًا، من وجهة نظره، هو نشر الوعي والدعوة إلى التحرك الجماعي الواسع.

تأييد تصريحات الفنان كان في تعليقات ر. قفراج حول هذا الموضوع، حيث أشارت إلى أن التلوث هو المشكلة الرئيسية في منطقة قابس. في الواقع، تُذكّرنا بأن مشاريع الدولة منذ عام 2012 - فيما يتعلق باستراتيجية حماية الساحل من تغير المناخ - تعتمد على نداءات تم صياغتها بشكل سيء: المبادرات المتخذة في هذا الاتجاه تكون بطيئة للغاية وبالتالي لا تنجح. هناك جداول زمنية مختلفة في العمل: بين تلك التي تخص المواطنين والدولة والطبيعة، فإن التنسيق بين كل شيء يظل معادلة معقدة.

في هذا السياق من النقاش، تمت أيضاً مناقشة إدارة جبس الفوسفات، الذي، وفقًا لر. قفراج، يجب أن يتم التقليل في إنتاجه. المشكلة معقدة: يتم تفريغ جبس الفوسفات في المياه، مما يؤدي إلى ترسيبه، وهو مادة إشعاعية. هذه المادة سامة وتلوث الهواء، مما يضر بالتنوع البيولوجي الاستثنائي في الخليج. وتقول هذه الأخيرة إن تحلية المياه ليست الحل، بل هي جانب من المشكلة.

أمين عميد، باحث مشارك في مبادرة الإصلاح العربي، سيتناول بدوره مسألة سيادة الغذاء عن طريق مواجهتها مع القضايا البيئية والإيكولوجية التي تمت مناقشتها طوال الورشات، مركزًا على الوصول إلى الموارد المحلية. بين «الأمان» و«السيادة» في مجال الغذاء، هناك، وفقًا لرأيه، تمييز معين. وفي رأيه، يعود أصل الأزمة الحالية أساسًا إلى نتيجة النظام الاقتصادي الحالي المعتمد في تونس. ويعتبر السبب الرئيسي هو أن نظام الإنتاج الحالي لدينا قد تحول بعيدًا عن الممارسات الجدية ليوجه نفسه نحو السوق العالمية (الرأس المالية). حتى الآن، تظل الزراعة في تونس، وفقًا لرأيه، «وسيلة للربح الاقتصادي»، في وقت يضمن فيه على النقيض أعلى نسبة من الإنتاج من قبل ممارسي الزراعة ذات المقياس الصغير. وأمام هذا الوضع الحرج، يدعو الخبير إلى إعادة الاهتمام بالبذور المحلية التي تظل صالحة للتكاثر ومتكيفة تمامًا مع مناخ تونس.

أ. عميد يستعرض أصول انتشار البذور الهجينة، التي كانت، بالنسبة للمزارعين في ذلك الوقت، عرضًا مغريا، حتى وإن كانوا غير مدركين لتفاصيلها. تحت غطاء الإنتاجية الأفضل، اكتشف المزارعون بعد ذلك عدم تكيف هذه البذور مع مناخ تونس، ولكن خاصة عدم إمكانية تكاثرها. وهذا خلق تبعية للبذور الهجينة، خاصة من خلال استخدام المعاملات والمبيدات التي قدمت حلاً لهذا الفجوة. لذلك، يعتبر العودة إلى البذور المحلية التي تمتلكها «المزارعون الصغار» أمرًا حيويًا، وفقًا لرأيه، حيث تتكيف رسائلها الوراثية حتى مع الجفاف.

التباين الضمني بين مفهومي «أمان الغذاء» و«سيادة الغذاء» اللذين يرغب أ. عميد في توضيحه يظهر بشكل واضح. في حين يدعي الأول أنه يحقق احتياجات المواطنين من خلال الواردات (وبالتالي جلب العملة الأجنبية)، يميل الثاني نحو وجهة نظر تتمثل في إنتاج القمح المحلي، الذي، عندما يتم تطويره بشكل جيد، يعفينا من الحاجة إلى الواردات. وفقًا للمتحدث، يكون مفهوم «الاكتفاء الذاتي» مرادفًا لـ «احترام الموارد»، مما يؤدي بالضرورة إلى فترات إنتاج أقصر. ويركز الخبير على الأجيال القادمة في رؤيته ويدعو إلى تحرير الذات من الحاضرية المتأصلة في أي تفكير تجاري يعتمد على الرضا الفوري. ويتوافق الخبير بشكل وثيق مع النهج الفني لمحمد أمين بن حمودة، حيث يظل التثمين الجمالي / الرعاية لندرة بعض المواد الطبيعية هي الاهتمام الأساسي[11].

ر.قفراج توضح هذه الملاحظات من خلال إبراز المخاطر والحدود. في الواقع، هي تعتبر أن استخدام البذور المحلية له حدود، حيث يتطلب الحبوب كمية كبيرة من مياه الأمطار، وهو عامل خطير في الأوقات الحالية (الذي قد يؤدي أيضًا إلى زيادة أسعار القمح). من ناحية أخرى، هناك مسار ممكن إذا تحولت السياسة الزراعية نحو الري للبذور. واستمرار الاعتماد على البذور الأصلية، توضح ر.قفراج أن إنتاجيتها تظل منخفضة نسبيًا ولكنها قادرة على التكيف مع تغير المناخ. وتظل السؤال مفتوحًا حول إدارة الطلب: إلى أي مدى يمكننا تلبية احتياجات السكان الحاليين؟ وتوسعت المناقشة مع تدخل أحد الحاضرين، مقترحًا أن البديل سيكون تكييف السياسة الوطنية لأكثر من نموذج اقتصادي؛ خليط من «الأمان» و «السيادة»، مع ضمان أن الأخيرة لا تعيق التبادل والانفتاح مع الدول الشريكة.

11. إشارة إلى مشروعه «رغاطة، الطريق إلى الحرير»، 2022_2023.

وقدم هيثم القاسمي، باحث في السياسات الريفية ونضال الفلاحين، وعضو نشط ضمن مرصد سيادة الغذاء، وجهة نظر حول أزمة القطاع الزراعي والغذائي. يشير بحثه إلى أن الأزمة لا تتعلق بالإنتاج. في رأيه، استثمرت السياسة الوطنية الكثير في الإنتاج، متجاهلة إعادة الإنتاج بسبب مثال «إنتاجوي». ويشدد هذا الأخير كثيرًا على الضرورة التالية «يجب أن تظل الأرض قابلة للاستخدام بعد الإنتاج».

باعتبار الفكرة التي طرحها أ. عميد حول العودة إلى تقنيات الزراعة التقليدية، يوضح القاسمي أنها ليست فقط مسألة «الرجوع في الزمن» ولكن أيضًا العودة إلى ذات الفضاء (كيف يمكن حماية الأرض لضمان إعادة استخدامها؟). الأمر الذي يمثل مشكلًا في السياسة الحالية، وفقًا لرأيه، هو نقص حملات التوعية: اليوم، لا تحظى الزراعة بدعم كافٍ من الدولة، وغالبًا ما تكون مبادرات زراعة القمح مهددة بالفشل. وهذا يعني أن العمل والطاقة والمياه هي أيضًا عوامل في الإنتاج الزراعي يجب مراعاتها.

أنيسة الصفايحي، عالمة المحيطات واستشارية بيئية، تقدم رؤية تقنية إضافية حول المعايير الدولية وحقوق ومسؤوليات الجهات المقرضة فيما يتعلق بحماية البيئة، خاصة في مشاريع التطوير الحضري. في مثل هذه الحالات، يتطلب وجود دراسة تأثير (قبل، خلال، وبعد المشروع) باتباع خطة نظام إدارة السلامة والصحة المهنية من قبل الخبراء. تشتمل الأمثلة على معايير ضمان حماية البيئة، ومنع استغلال عمل الأطفال، وضمان سلامة المجتمع، وفرض استخدام الخوذ والأحذية المناسبة، وإنشاء إجراءات للتعامل مع حوادث محتملة، وتجنب التأثير على السكان المحيطين، وكبح تدفق السكان نحو المدن، وتباطؤ التحضر المتسارع. ووفقًا لقوانين بيئة الاستدامة[12]، كما أكده أنيسة الصفايحي، يُعتبر الحفاظ على الطبيعة في مشاريع التنمية ضمن اللوائح الدولية.

تُذكر مدينة سنغافورة كمثال على مدينة ذكية، تحسين موارد الطاقة عن طريق تكييف وظائف المساحات العامة مع تدفق المستخدمين. يشمل ذلك الطرق الحضرية، وإشارات المرور التي تعديل عددها بناءً على عدد السيارات، وتوجيه الأسرّة في المستشفى حسب المنطقة، ووسائل النقل الخضراء، وتوفر مسارات الدراجات والقطارات لتخفيف الازدحام في المدينة، والمزيد. تستخدم أنيسة الصفاحي هذا المثال لتسليط الضوء على الأسس البيئية للاقتصاد الدائري: اختيار المواد المحلية لضمان الاستدامة.

ومع ذلك، فإن مسألة كيفية تنفيذ هذه المشاريع الذكية في المدن الحالية أثارت مخاوف، خاصة من الحاضرين مثل باحث التاريخ ماكس أجيل. رداً على ذلك، توصي أ. الصفايحي بجمع البيانات كخطوة أساسية، مقترحًة الاستفادة من أبحاث الدكتوراه الحالية في هذا الاتجاه. يتضمن ذلك توفر البيانات وأمن الشبكة والتكنولوجيا التي تضمن الاتصال بين الإدارات.

وتضع الخبيرة التواصل بين الدولة والسكان المحليين في قلب تحدياتها، وهو ما يمكن تطبيقه حتى في رأيها في الحالة الحرجة الحالية في منطقة قابس. العثور على التآزر المناسب بين الناس أمر حاسم، إذ إن الخبرة التقنية موجودة بالفعل. وعلاوة على ذلك، تعتبر أ. صفايحي، مع اعتقادها الراسخ في الحوكمة والدور الأساسي الذي ينبغي على السياسة الوطنية أن تلعبه، أنه لإعادة توزيع الأراضي يتعين احترام الخطوات الضرورية التالية: بدء العمل مع الفلاحين ودعمهم، وإدراج البذور في المواصفات المثلى، وضمان المراقبة الجدية للإنتاج، ولكن الأهم من ذلك كله هو العثور على استراتيجية لتحفيز الناس على أن يصبحوا فلاحين. الدولة، في رأيها، يجب أن تلعب دورها كوسيط، لضمان إمكانية تكرار الإجراءات الصغيرة بسهولة.

12. يوجه وضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أنشطة المشاريع بحيث يتم النظر في القضايا البيئية والاجتماعية وإدارتها بشكل منهجي في جميع الأنشطة المنفذة.

التوصيات والمنظورات المستقبلية

طرح عدنان الغالي، الذي عكف على التفكير في الفيضانات المدمرة في ليبيا في سبتمبر الماضي، سؤالًا حاسمًا للمشاركين: «ما هي الحلول المتاحة على أي مستوى، عندما تترتب عن الكوارث العالمية عواقب أكثر توسعًا؟» يدير التوتر بين «الماكرو» (السياسي، البيني، الاقتصادي، إلخ) و«الميكرو» (تقليل الموارد، الحاجة إلى المعرفة المسبقة، إلخ) مجمل المناقشات المقدمة حتى الآن، مما يؤدي إلى عدد كبير من التوصيات خلال الورشات، والتي نلخصها كما يلي:

بناءً على البيانات البيئية الثابتة التي تشير إلى دورة عالمية للمياه (حيث بقيت نفس كمية المياه على الكوكب إلى الأبد)، يتطلب التعامل مع قضايا الجفاف والفيضانات التواصل بين جميع الدول في جميع أنحاء العالم. «اتفاق باريس (2015)»، في هذا السياق، توجد قيود لأنه لا يمكن لأي بلد التعامل مع هذه الأزمة ككيان مستقل عن باقي العالم.

البدء بالإجراءات الجزئية، إختبارها، ثم دراسة إمكانية وشروط تكرارها.

أهمية اعتماد «الحلول المستندة إلى الطبيعة» (NBS) لزيادة مقاومة المدن. لتحقيق توفير المياه، يجب القيام بتعزيز إنتاج الزراعة الغذائية بناءً على معايير الزراعة البيئية وتخصيصها لاحتياجات المواطنين. مرافقة الفلاحين، إعادة النظر في التخطيط الزراعي، تقليل عدد الآبار غير القانونية، تنفيذ إدارة متكاملة للمياه، تحقيق اللامركزية في إدارة المياه في قطاع السياحة، وفرض تنفيذ القوانين القائمة هي جوهرية. تشمل الحلول المستندة إلى الطبيعة بشكل ملموس إنشاء مداخن صناعية مزروعة بالكامل بالقصب، وتنقية ومعالجة المياه بشكل طبيعي (تجربة في شرفش بسيدي ثابت)، منح حقوق الصرف الصحي للمياه دون المساس بالطاقة، وإعادة تشييد الهياكل، والطرق النفاذة، وإعادة التفكير في الأرصفة، وتوسيع الأسطح الخضراء، واستعادة مناطق الأراضي الرطبة.

أهمية تفقد السدود بانتظام وصيانتها وإجراء التطريف اللازم، خاصة في السياق التونسي. أصبحت حاجة مثل هذه الإجراءات واضحة بسبب التخريب بعد عام 2011 عند مناقشة مشروع استبدال السد، نتيجة لقضايا الحوكمة (مثل منطقة الصراع في ليبيا في ذلك الوقت / انسحاب تركيا دون تقديم أسباب واضحة).

إنشاء مؤسسة لحماية المياه، خاصة في بلد مثل تونس التي تواجه ثلاث سنوات متتالية من الجفاف.

تطوير مفهوم لمساحة عامة ذات معانٍ متعددة، والتساؤل حول كيفية تفاعل الناس وعيشهم معًا. إعادة إنشاء علاقات اجتماعية جديدة في الأماكن العامة، بما في ذلك مفاهيم «الحي» و«القرب»، قد تؤدي إلى طرق جديدة للعيش المشترك.

تطوير وسائل جديدة فعّالة للتواصل بين مختلف الهيئات والإدارات، بما في ذلك التعاون الثنائي بين المؤسسات / الوكالات العامة.

الاستنتاج

نظرا إلى مختلف وجهات النظر المقدمة، تعزيز التآزر بين التعبير الفني من جهة والنهج الكمّي والتجريبي للخبراء والأكاديميين من جهة أخرى يعزز فقط صحة الفرضيات المثارة بشأن مثل هذا التعاون. ساهم النقاش في نشر توعية، مشجعاً على اتخاذ إجراءات جماعية رداً على التحديات التي تطرحها التغيرات المناخية.

النهج الفني، على الرغم من أنه ذو طابع شخصي، يعمل بشكل دقيق في ميدان يتقاطع فيه الوعي المحلي والعالمي، مما يخلق اتصالات غير متوقعة بينهما. يساهم الفنانون في ترجمة نوع فريد من الوعي بالقضايا البيئية على الصعيدين المحلي والعالمي، مع التركيز على أهميتها العالمية، معززين فهمًا عالميًا للمشكلات المحلية. وفي مواجهة الضروريات التي تستدعي أصغر الأنشطة اليومية لدينا، يمارس الفنانون المهتمون بقضايا المناخ والبيئة تأثيرًا ثقافيًا من خلال إنشاء أعمال تشكل المواقف والسلوكيات تجاه البيئة. ومن خلال دمج وجهات النظر الفنية والعلمية، أدت هذه الحوارات البينية التخصصية إلى نهج ورؤى متعمقة، مضيفة بُعد استكشافي جديد إلى المساعي الأكاديمية.

التجهيزات الصوتية والطباعة الفوتوغرافية المشتركة من قِبل ص. عيسى تبرز ذلك: من خلال الجمع بين المعرفة الفنية والأكاديمية، يثبت رفع الوعي أمرًا لا يمكن فصله عن استيقاظ معين للحساسية البشرية. من وجهة نظر نشر المعرفة بين الجمهور، يمكن للفنانين أن يساهموا في التواصل حول قضايا البيئة بشكل عاطفي ونفسي-تأثيري، مما يتيح للخبراء توسيع نطاق عملهم والتعامل مع المشكلات بوعي حسي وجمالي. من خلال أعمال م. أ. بن حمودة، هناك سرد بصري فريد يصور بدقة الظواهر المعقدة المتعلقة بالطوارئ البيئية. من خلال تسليط الضوء على جماليات انعكاسية للموارد المحلية (المحددة لمنطقة قابس) المعرضة للخطر، تحمل هذه الأعمال روحًا نقدية متعلقة بإدارة الحالات الطارئة البيئية المحلية، مشجعة على التأمل المواطني والسياسي.

تسليط الضوء على عروض م. كوريا، يُحفّز إعادة النظر في طرق إشراك السكان المحليين في المشكلات البيئية المتعلقة ببيئتهم الحيوية. من خلال نهج تفاعلي وخالٍ من الحلول، يشترك الفنانون بروح جذابة للتجريب فيما يتعلق بالتزامات المناخ، مما يشجع على التثقيف البيئي والمسؤولية الجماعية في الحياة اليومية. من خلال اقتراح أدوات لتعزيز الاستحواذ العاطفي على الفضاء العام، يمكن للفنانين أن يلهموا الأفراد ويدعونهم من خلال حلول إبداعية مصممة بطريقة جماعية، مما يشجع على المشاركة الفعّالة وتغيير السلوك.

بالأساس، يؤدي الجمع بين الدقة العلمية للخبراء وإبداع الفنانين إلى وجهات نظر مبتكرة وزيادة الوعي بالتحديات البيئية. وفي هذا الصدد، مثلت ورشات المدينة الحالمة موضوع حوار حقيقي متعدد التخصصات يتجاوز الحدود بين الفن والعلم، مما يسمح بفهم أكثر شمولاً للقضايا البيئية.

كولوفون

تقرير من إعداد
هادي خليل

ترجمة
مريم القطيطي

تصميم الغرافيك
ورشة بودلير

إنجاز تصميم الغرافيك
نبراس الشرفي

© جميع الحقوق محفوظة
لجمعية « الشارع فن »

التصوير الفوتوغرافي
© بول غيار

الشارع فن، 40، شارع كتاب الوزير
1000 المدينة العتيقة تونس
WWW.LARTRUE.ORG
LARTRUETUNISIE @
COMMUNICATION@LARTRUE.ORG
فايسبوك: LARTRUETUNISIE @
إنستاغرام: LARTRUETUNISIE @
تويتر: LARTRUETUNISIE @
يوتيوب: L› ART RUE @
لينكد إن: L› ART RUE @

يُمنع منعاً باتاً نسخ المحتوى
كليًّا أو جزئيًّا.

شركاء ورشات المدينة الحالمة

نظمت ورشات المدينة الحالمة من قبل جمعية الشارع فن

L'Art Rue
الشارع فن

بالتعاون مع مؤسسة هينريش بول شتيفتونغ (تونس)

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TUNISIE

بدعم من مؤسسة بوست كود السويدية ومؤسسة دروسوس

drosos (...)

SVENSKA POSTKOD STIFTELSEN

lartrue.org